وفد استثماري كوري يطلع على فرص الاستثمار في مجال الأشغال العامة والطرق

صنعاء/سبأ

ناقش وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبدالله الكرشمي أمس بصنعاء مع وفد استثماري من الغرفة التجارية الكورية الفرص الاستثمارية الواعدة في اليمن في مجال الأشغال العامة والطرق.

واستعرض اللقاء الذي حضره سفير جمهورية كوريا لي يونج ـ هو، الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار من قبل الشركات الكورية سيما المشاريع الكبيرة في مجال الطرق والأنفاق والجسور والإسكان والأشغال العامة.

وجرى في اللقاء استعراض نماذج من مشاريع الطرق أبرزها مشروع الطريق الدولي لليمن (صعدة ـ عدن) خصوصاً المرحلة الثانية من المشروع (تعز ـ عدن)، وكذا مشروع أنفاق مناخة، ومشروع إعادة تأهيل طريق صنعاء ـ الحديدة.

كما تمت مناقشة إمكانية الاستثمار في المشاريع الإسكانية لمختلف شرائح المجتمع.

وأكد وزير الأشغال العامة والطرق المهندس الكرشمي خلال اللقاء عمق العلاقات اليمنية الكورية، وأهمية تنميتها وتطويرها للوصول إلى الشراكة.

وأشار إلى أن اليمن غنية بالفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف المجالات ومنها مجال الأشغال العامة والطرق.. لافتا إلى ما تمتاز به اليمن من تسهيلات مغرية وجذابة للمستثمرين في ظل قانون الاستثمار الذي يمنح المستثمرين الأجانب امتيازات خاصة، وما يتضمنه من حوافز ومزايا وضمانات للاستثمار، كان له أثره الكبير أيضاً في تشجيع الاستثمارات الخاصة وتطورها في السنوات الماضية.

ودعا المهندس الكرشمي، الوفد الاستثماري الكوري إلى الإطلاع على النماذج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المتاحة .. مؤكداً أن الوزارة ستقدم كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين الكوريين الراغبين في الاستثمار في مجال الأشغال العامة والطرق.

حضر اللقاء وكيل أول وزارة الأشغال العامة والطرق الدكتور عبدالملك الجولحي، ووكيل وزارة الأشغال العامة والطرق لقطاع الطرق المهندس عبدالوهاب الحاكم، والقائم بأعمال وكيل الوزارة لقطاع الأشغال المهندس عبدالجبار سعيد، والوكيل المساعد لقطاع الإسكان المهندس ياسمين العواضي.

كما ناقش وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبدالله الكرشمي أمس مع السفير التونسي بصنعاء جمال الجويلي، مجالات التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في مجال الأشغال العامة والطرق وآفاق تطويرها.

وبحث الجانبان الآليات الكفيلة باستمرار انعقاد اجتماعات اللجنة اليمنية ـ التونسية المشتركة، ومتابعة مجالات التعاون المدرجة في آخر اجتماع للجنة المشتركة بالإضافة إلى المجالات التي يمكن التعاون فيها بين البلدين خصوصاً في مجال الإسكان والاستفادة من التجربة التونسية الرائدة في هذا المجال.

وفي اللقاء أشار الوزير الكرشمي إلى عمق العلاقات اليمنية التونسية القديمة .. مؤكداً حرص قيادتي البلدين على تعزيزها وتنميتها والوصول بها إلى أرقى المستويات.

وأشار إلى أن المستقبل سيشهد مزيداً من التعاون وتبادل الخبرات والاستفادة من الخبرات التونسية في مجال الأشغال العامة والطرق خصوصاً الإسكان.

فيما قدم السفير التونسي بصنعاء خالص العزاء والمواساة لأسر الشهداء وللشعب اليمني في الحادث الإجرامي الذي استهدف مستشفى مجمع الدفاع الخميس الماضي.

وأكد أن الإرهاب آفة خطيرة تخلف مآسي إنسانية واقتصادية أليمة .. لافتاً إلى أن هذه الآفة تستوجب تضافر كافة الجهود لاستئصالها والقضاء عليها.

وتطرق إلى العلاقة المتينة التي تربط تونس باليمن.. مؤكداً حرص بلاده تنمية هذه العلاقات والوصول بها إلى آفاق رحبة ومنها مجال الأشغال العامة والطرق.

حضر اللقاء وكيل أول وزارة الأشغال العامة الدكتور عبدالملك الجولحي، والوكيل المساعد لقطاع الطرق المهندس إبراهيم الكبسي، وعدد من مسؤولي السفارة التونسية بصنعاء.

باذيب يناقش مع السفير المصري التعاون في مجال النقل

صنعاء/سبأ

ناقش وزير النقل الدكتور واعد باذيب أمس مع السفير المصري بصنعاء أشرف عقل، إمكانية الاستفادة من الخبرات المصرية في قطاعات النقل المختلفة لا سيما ما يتعلق بالنقل البحري والبري وكذا السكك الحديدية.

وفي اللقاء استعرض وزير النقل المجالات الاستثمارية الواعدة في مجال النقل ..داعياً الشركات الاستثمارية المصرية إلى الاستثمار في اليمن ..مؤكدا أن الوزارة ستقدم كافة التسهيلات للمستثمرين المصريين .

وبين أنه سيتم عقد لقاء قادم مع عدد من الشركات المصرية للمقاولات، واستقبال عميد الأكاديمية العربية للنقل البحري في مدينة عدن لبحث فتح فرع للأكاديمية العربية للنقل البحري بعدن.

من جانبه أشاد السفير المصري بصنعاء بعمق العلاقات اليمنية المصرية .. مؤكدا حرص بلاده على الارتقاء بهذه الشراكة والوصول بها إلى أرقى المستويات.

وأبدى السفير المصري استعداد بلاده تدريب كوادر الوزارة سواء في مجال النقل البري أو البحري والجوي..داعيا الوزير باذيب إلى زيارة مصر لبحث إمكانية زيادة التعاون في مجال النقل وفقاً لمتطلبات الوزارة.

وكان وكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ القبطان علي محمد الصبحي أطلع السفير المصري بصنعاء أشرف عقل على المركز الاقليمي البحري لتبادل المعلومات.

واستمعا من المعنيين في المركز الى شرح مفصل عن مهام المركز وأدائه، وسير العمل فيه.

بتكلفة 1.3 مليار ريال

توقيع عقد اتفاق تنفيذ مشروع إعادة بناء حاجز حناد بأبين

صنعاء/ سبأ

وقعت وزارة الزراعة والري ممثلة بالبرنامج الوطني للري اليوم على عقد اتفاق لتنفيذ مشروع إعادة بناء حاجز حناد التحويلي وأعمال الحماية الملحقة للضفة اليسرى بوادى أحور بمحافظة أبين البالغ تكلفته مليار و380 مليون ريال تقريباً.

ويتضمن عقد الاتفاق الذي وُقع بحضور وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور تنفيذ مختلف مكونات المشروع والمتضمنة إعادة بناء حاجز حناد التحويلي وتنفيذ أعمال الردميات كنظام حماية للحاجز وإنشاء حماية من الردميات لضفة الوادي الأيسر وإنشاء عبارات مع بوابات تحكم لدخول المياه للأراضي الزراعية الواقعة خلف الحماية، إلى جانب بناء منظومة توزيع المياه بالبوابات.

ويهدف المشروع الذي سيتم تنفيذه خلال عام ونصف العام والممول من هيئة التنمية الدولية والحكومة اليمنية، إلى إعادة تأهيل وصيانة المنشآت المائية المتضررة في تلك المناطق منذ الثمانينيات نتيجة السيول، حيث سيخدم المشروع مساحات زراعية كبيرة في وادي أحور ويرفع مستوى معيشة المزارعين في تلك المناطق.

وعقب التوقيع أشار وزير الزراعة والري الى أهمية المشروع كرافد أساسي وهام للتنمية الزراعية في وادي أحور، باعتباره أحد المشاريع الاستراتيجية والهامة التي يُعول عليها في تشجيع المزارعين في الوادي للاستفادة من المساحات الزراعية الخصبة، مشددا على ضرورة الالتزام ببنود العقد وتنفيذ المشروع وفقا للمدة الزمنية المحددة وبالمواصفات المتفق عليها.

ويمتاز وادي احور بزراعة العديد من المحاصيل الزراعية منها القطن والسمسم والدخن والحبوب الغذائية والذرة والبصل والبطيخ والشمام والطماطم والباميا والأعلاف.

وقع العقد مدير عام البرنامج الوطني للري المهندس خالد الصلوي ورئيس مجلس إدارة شركة الحديقي للمقاولات المحدودة محمد حسين الحديقي.

حضر التوقيع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس عبدالواحد الحمدي وعدد من المسؤولين.

بتكلفة 138 مليون ريال

فتح مظارف ستة مشاريع بمحافظة عمران

عمران / سبأ

فتحت لجنة المناقصات العامة بمحافظة عمران برئاسة أمين عام المجلس المحلي صالح المخلوس مظاريف ستة مشاريع رياضة وزراعية ومياه تبلغ تكلفتها بـ138 مليون ريال .

وتتضمن تلك المشاريع ، بناء مقر وتسوير أرض نادي وحدة عمران بتكلفة 40 مليون ريال ومشروع تسوير نادي عيال سريح بتكلفة 11 مليون ريال وتسوير نادي شباب جبل يزيد بتكلفة 13 مليون ريال.

كما تضمنت تسوير أرض مكتب الزراعة بتكلفة 16 مليون ريال وتنفيذ خزان حصاد مياه الأمطار بمنطقة المحوار بكان بمديرية صوير بتكلفة 22 مليونا 500 ألف ريال إضافة إلى تنفيذ خزان حصاد الأمطار في قرية بني طاهر بمديرية السود بتكلفة 29 مليونا و900 ألف ريال ..

وأقرت لجنة المناقصات سرعة إجراءات التحليل للمشاريع ومن ثم البت فيها وإقرارها..

تدريب يمنيين في مجال صياغة خطط التسويق والتصدير بمصر

القاهرة/سبأ

بدأت امس بالقاهرة دورة تدريبية تخصصية في برنامج استراتيجيات التسويق للتصدير والخطة التصديرية تنظمها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جايكا" بالتعاون مع مركز تدريب التجارة الخارجية التابع لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.

يتلقى خلال الدورة التي تستمر 11 يوماً 10 من الفنيين من وزارات الصناعة والتجارة والزراعة والري والثروة السمكية والجمعية اليمنية لمصدري الأسماك مهارات ومعارف نظرية وعملية حول صياغة سياسات وخطط التسويق والتصدير.

وأوضح بيان صادر عن الجايكا تلقته وكالة الأنباء اليمنية سبأ أن الدورة تهدف إلى رفع قدرات المشاركين في مجال تسويق وتصدير المنتجات اليمنية الزراعية والسمكية وغيرها من خلال صياغة الاستراتيجيات والخطط التصديرية الملائمة والتي ستنعكس على رفد الاقتصاد الوطني.

وزارة المالية جهاز رقابي على الوحدات الحكومية (2.1)

إن بناء الدولة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية يتم من خلال الإحساس والعمل بالمسؤولية الصادقة والمشتركة والأخذ بالتوجيه السليم والقرارات والمنشورات الدورية من كل مرافق الدول فوزارة المالية تضع القوانين المالية وغيرها المتصلة بالخزينة العامة للدولة بالمشاركة مع كثير من الجهات.

والمرجعية الأولى في هذا لوزارة المالية التي لها الصلاحية الكاملة حسب القانون في الحفاظ على المال العام وتجميعه في حسابات مختلفة لدى البنك المركزي اليمني وهي المسؤولة عن الصرف والإيراد المركزي ووضع السياسات واللوائح المالية.

ورغم أن وزارة المالية أحد عناصر النظام الإداري للدولة إلا أنها تعد بمثابة الإدارة المالية للجهاز الإداري كله نظراً لأنه منوط بها الإشراف على إعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة وكذلك التحقق من التزام الوحدات الإداري بالمبالغ الواردة بالموازنة عند انفاقها كما يناط بوزارة المالية بتحصيل الإيرادات السيادية للدولة والإشراف على تحصيل باقي موارد الدولة وتجميعها.

وتعد رقابة وزارة المالية من قبيل الرقابة الداخلية على الجهاز الإداري للدولة نظراً لأنها جزء من هذا الجهاز وتتعدد نماذج الرقابة التي تقوم بها وزارة المالية بحسب إتساع دورها في رقابة إعداد وتنفيذ الموازنة ولهذا فقد إنشئت قطاعات مختلفة داخل الوزارة لكل منها رقابي مختلف.

علي بن علي جباري

أولاً: الرقابة اللامركزية لوزارة المالية

فضلاً عن الرقابة المالية الي تجريها وزارة المالية عن طريق القطاعات المركزية بها فإنها تعين مراقبين ماليين لكل وحدة حكومية للإشراف المباشر على الوحدات الحسابية بالإدارات الحكومية.

ويتولى المراقبون الماليون مراقبة تنفيذ الموازنة ومراجعة حساباتها ـ إيراداً ومصروفاً ـ وعرض حساباتها الختامية على وزارة المالية ومكاتبها في كل محافظات الجمهورية وهم مسؤولون مع إدارة الوحدة الحكومية ومطابقة التصرفات المالية للوحدات الحكومية عن صحة وتنفيذ الموازنة حيال القوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها، ولا تقتصر الرقابة المالية اللامركزية على المراقبين الماليين بل تمتد لتشمل مستويات إدارية أخرى حتى تحقق الرقابة على أعمال هؤلاء المراقبين ومن ثم ضمان دقة التزام الواحدات الحكومية بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تتعلق بالموازنة والحسابات الخاصة بهذه الوحدات ولاشك أن رقابة إعداد الموازنة تمثل أهمية كبيرة في ترشيد الإنفاق العام وإنتظام أداء الخدمات العامة وذلك لأن الوحدات الحكومية تلتزم بإنفاق المبالغ الواردة في موازناتها فإن كانت بها مبالغة أدى ذلك إلى الإسراف في المال العام وإن كان بها تدن أدى ذلك إلى القصور في أداء الخدمات العامة.

ثانياً: أهداف الرقابة على الوحدات الحكومية

1- التحقق من أن أموال الدولة قد تم تخصيصها وفقاً لخطة الدولة السنوية وإن الاعتمادات المالية قد أنفقت في ما خصصت له وإن الإيرادات قد تم تحصيلها حسبما كان مقرراً وأن أنشطة تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات قد تمت وفق الأنظمة والتعليمات السارية.

2- إكتشاف الأخطاء وإتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها.

3- الحد من الإسراف وضمان الإستغلال الأمثل للاعتمادات المالية المخصصة.

ثالثاً: العناصر التي يتعين توافرها في نظام الرقابة على الوحدات الحكومية

ا - دقة تقديرات الموازنة العامة وواقعيتها حيث إن هبوط مستوى التقديرات عن الاحتياجات الحقيقية أو المبالغة فيها يؤديان إلى جعل توازن الموازنة غير حقيقي كما يؤدي المبالغة إلى الإسراف في النفقات والقصور في أداء الخدمات العامة، وتجدر الإشارة إلى أن دقة التقديرات يمكن تحقيقها بالإسترشاد ببيانات السنوات السابقة واستخدام أساليب عملية للتنبؤ فضلاً عن استخدامات الحسابات الإلكترونية.

ب - تحديد أهداف الرقابة بما يتفق مع طبيعة العمل والأنشطة محل المراقبة في شكل منهج واضح المعالم فقد استقرت إلى حد كبير أهداف ومنهج الرقابة الداخلية والخارجية في منشآت الأعمال الخاصة نظراً لطول الفترة الزمنية التي خضعت خلالها للبحث والتطوير والاهتمام الذاتي لأرباب العمل.. بينما لم تصل أهداف الرقابة على الوحدات الحكومية ومنهجها إلى هذا الحد من الاستقرار نظراً لتأخر الاهتمام بها فضلاً عن اختلاف هدف الرقابة ومنهجها من نشاط حكومي إلى نشاط آخر لإختلاف أهداف الأنشطة الحكومية ذاتها.

ج - سلامة نظم الضبط الداخلي ودقة تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات المالية ويقصد بنظم الضبط الداخلي القواعد التي بتطبيقها يمتنع أو يصعب بروز خطأ أو تزوير يعرض المال العام لسوء الإستخدام والإختلاس، كما أن تطبيق هذه النظام ينبغي أن يؤدي تلقائياً إلى إكتشاف الخطأ أو التزوير أو الإختلاس إذا حدث فضلاً عن تحديد المسؤولية عنه وتعتمد أنظمة الرقابة الداخلية بصفة أساسية على عدم إنفراد موظف واحد بعمل كامل بل ينبغي توزيع العمل بين العاملين مع تجديد مسؤولياتهم وواجباتهم بما يكفل الحد من سوء استخدام المال العام والاستيلاء عليه.

د - وضع وسائل للمراقبة.. بوضع حد أعلى للمبالغ التي يمكن الاحتفاظ بها في الخزائن كذلك وضع سقف معين للمبالغ التي يمكن اعتماد صرفها بمعرفة كل مسؤول أو العقود التي يمكن إبرامها ووضع حدودو لمدة بقاء المال العام لدى أمناء الصناديق حتى لا تكون ضخامة المبلغ وطل الوقت سبباً في إغراء القيمين عليه لإختلاسة أو سوء استخدامه.

هـ - إتباع نظام الجرد المفاجئ للخزائن والمخازن.

و - وضع أنظمة ولوائح وتعليمات توضح مسار العمليات المالية وكيفية أدائها ومسؤولية القيمين عليها على أن تتسم هذه اللوائح بالدقة والمرونة مع العمل على تطويرها باستمرار.

ز - وضع نظام للتتبع خطوات القيام بالعمل للتحقيق من أنه يتم طبقاً للخطط والبرامج الموضوعة مع الإطمئنان على توافر الظروف الملائمة للتنفيذ وعلى أن يكشف هذا التتبع عن أي انحراف فور حدوثه مع تحديد نوه وحجمه.

ح - دراسة وتحليل الانحرافات بقصد تحديد المسؤول عنها والأسباب المؤدية إليها حتى يمكن الحكم على كفاءة التنفيذ وإبداء التوصيات اللازمة لعلاج أسباب الانحراف السالب بهدف منع تكراراه مستقبلاً.

ق. حسن اختيار القائمين بالأعمال المالية والرقابية مع تصميم البرامج التدريبية لرفع كفاءتهم وإحاطتهم بكل ما هو جديد في مجال عملهم.

ر- التنسيق بين أجهزة الرقابة بحيث تتكامل فيما بينها ولا تتعارض في اختصاصاتها وأعمالها.

رابعاً: الرقابة السابقة - مزاياها - عيوبها

من حيث التوقيت الزمني هي رقابة تسبق الإتباط بالمصروف بهدف الحيلولة دون إرتكاب مخالفات مالية وتقوم هذه الرقابة على ضرورة حصول الوحدة الحكومية على إذن سابق بالصرف من الجهة الموكل إليها مراقبة تنفيذ الموازنة وعادة تسند هذه الرقابة إلى إحدى الإدارات بالجهة التي تقوم بالصرف كما تمارسها وزارة المالية باعتبارها الإدارة المالية للجهاز الحكومي بأكمله على الوحدات الحكومية الأخرى عن طريق مندوبين لها في كل وحدة يلزم الحصول على موافقتهم عن كل مصروف قبل الإرتباط به.

وتستلزم موافقة المراقب المالي للجهة الحكومية ضرورة تحققه من الناحية القانونية للمعاملات المالية فضلاً عن التحقق من وجود اعتماد مالي لموضوع النفقة وضرورة كفاية هذا الاعتماد لسداد الالتزام الناشئ عن هذا الإنفاق ثم عليه أن يتحقق من أداء الأعمال وإستلام المشتريات التي تم الإنفاق عليها وتوريدها إلى المخازن.

تتميز الرقابة السابقة بما يلي:

1- منع أو تقليل فرص إرتكاب المخالفات المالية أو التزوير ومن ثم المحافظة على المال العام.

2- الدقة في تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات المالية.

3- تخفيف المسؤولية الملقاة على عاتق موظفي الإدارة حيث تمثل موافقات الجهات الرقابة حجة يمكنهم الاستناد إليها عند توجيه مسألة لهم.

4- تحقيق وفر في النفقات العامة يرفض النفقات غير المشروعة.

عيوب الرقابة السابقة تتمثل في ما يلي:

أ- تأخير تنفيذ الأعمال بسبب الوقت الذي تتطلبه الجهة الرقابية خصوصاً في ظل عدم مرونة البعض ممن يقومون بهذه الرقابة.

ب - تنصب الرقابة السابقة على قانونية الصرف بصفة أساسية دون نظر إلى عائد هذا الصرف.

● وكيل قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة المساعد بوزارة المالية